قراءة في ايرادات موازنة اقليم كردستان

عند قراءة الموازنة العامه للاقليم نلاحظ اعتمادها بشكل اساسي على حصة الاقليم من الموازنه الاتحادية والبالغه (17%) و التي تعتمد بشكل أساسي على حجم تصدير النفط العراقي و الاسعار السائده في السوق العالمية ، وهذا يشكل خللاً واضحاً في بنية و هيكل الايرادات العامه للاقليم ، مما افقدها ابعاد متعدده اولها الاستقلالية و ثانياً تحديد مرونتها و ثالثاً تحديد قدرتها على مواجهة أخطار تتعلق بأقتصاد الاقليم و التحديات المختلفه التي تواجهه.

هذا من جهة و من جهة اخرى يدلل و يؤشر ذلك على ان الاقليم يفتقر الى منهج التحسب المبني على تنويع مصادر ايراداته العامه والتي تمكنه من مواجهة الازمات ، هذا بالاضافه الى ان هناك خلل واضح في بنية الايرادات العامه غير النفطيه و بما يفسر عدم فاعلية السياسه الضريبيه و افراغها من محتواها الافتصادي و الاجتماعي فضلاً عن كونه يفسر مدى ضعف القطاع الخاص في ترجمة أهداف الموازنه العامه على الرغم من كون الاقليم و منذ تسعينيات القرن الماضي أعتمد ستراتيجية اقتصاد السوق فلا زالت الضرائب بكافة انواعها لا تشكل الا نسبة ضئيلة من ايرادات الاقليم (28%) حسب موازنة 2013 لاسيما و ان هناك تفاوت اقتصادي حاد داخل الاقليم في امكانية جمع حصيلة مناسبه من الضرائب و لاسيما ضرائب الدخل و القيمة المضافة .

يضاف الى ذلك يمكن ان تلعب الضرائب الكمركيه دوراً هاماً في إيجاد موارد اضافيه للاقليم و لاسيما و أن الاقليم يعد المنفذ الوحيد للعراق بأتجاه تركيا و اوربا من خلال منفذ ابراهيم الخليل و المنافذ الاخرى مثل منفذ حاج عمران بأتجاه ايران و منفذ ربيعه بأتجاه سوريا (و الذي هو متوقف منذ حزيران 2014 و لغاية الان) و هذه تعتبر المنافذ الرئيسيه للاقليم .

أنَ وجود العجز في الموازنة و منذ سنوات يمكن معالجته من خلال العديد من المنافذ الاقتصاديه و أحد أهم هذهِ المنافذ هي تقليص النفقات غير المنتجه و غير الضرورية في الموازنة فضلاً عن تقليص الدعم للفئات الاجتماعيه ذات الدخل العالي و تقليص ظاهرة الركوب المجاني (أي الاستفاده من خدمات الدولة دون المساهمة في تمويلها)، كذلك بأمكان الاقليم الاستفاده من بيع الموجودات التي بحوزته لا سيما الاراضي في كل من اربيل وسليمانيه و دهوك سواءاً بشكل مباشر للمواطنين او للشركات الاستثماريه التي تسعى في معظم اعمالها الى زيادة الاسكان في الاقليم (وقد نجحت هذه التجربه عندما انتهجتها ولا تزال تنتهجها مصر مما ولدَ إيرادات دعمت موازنتها وخفظت العجز فيها) .

فعلى سبيل المثال وليس الحصر الاراضي المجانيه او شبه المجانيه والتي تم تقديمها في الاقليم كدعم للكثير من المشاريع الاسكانيه و التي نعتقد ان من الافضل بيعها و بسعر السوق حيث لا تزال اسعار الشقق مرتفعه و تحقق ارباح عاليه للشركات المالكه .

كذلك وعلى الرغم من ارتفاع نسبة نفقات وزارة السياحه (5.07%) من ميزانية الاقليم و هذه النسبة تشكل اكثر من مجموع نسب الانفاق لخمس وزارات اقتصاديه (التجارة و الصناعه(0.57%) / الاسكان(1.58%)/ النقل(0.79%) والتي شكلت بمجموعها (3.33 %)) على الرغم من ذلك لم نلاحظ أي زياده جديه في ايرادات السياحه على الرغم من ان مناطق

اقليم كردستان تعد من المناطق السياحيه الطبيعيه من الدرجه الاولى وليست مناطق سياحيه مصنعه و بوجود الرغبه الكبيره من المحافظات في العراق لزيارة الاقليم و على وجه الخصوص في الفتره ما قبل حزيران 2014 و بوجود اوضاع طبيعيه في حينها مما يتطلب معه الانفاق على المرافق السياحيه تبعاً لمبدأ (الكلفة – المنفعه) و التي تعني (الانفاق على المرافق التي تعطي مردودات ماليه كبيره) ، و كما هو الحال على سبيل المثال في الرياضه الشتويه و التي يكثر تواجدها في مناطق مشابهه للاقليم في دول المنطقه القريبه ، علماً ان العديد من السائحين الخليجين يذهبون الى اوربا في سبيل ذلك ، بل و ان البعض من دول الخليج اقامة ملاعب اصطناعيه للزحلق و نحن في الاقليم نتمتع بمقومات طبيعيه وهبها الله لنا و لانعمل على استغلالها بشكل امثل ..

اما في مجال الضرائب فمن المعلوم أن قانون ضريبة الدخل العراقي و الذي يستند اليه اقليم كردستان يرجع الى عام 1982 وان هذا القانون لا يتلائم مع التطورات الكبيره التي شهدها الاقليم و العراق لا سيما الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاد السوق يضاف الى ذلك ضعف التنسيق بين الدوائر الضريبيه المختلفه مما فسحَ المجال واسعاً امام التهرب الضريبي لا سيما في الدوائر خارج مراكز المحافظات كالاقضيه و النواحي .

- ومما يجدر الاشاره اليه هنا ارتفاع نسبة السماحات الضريبيه (د رائد اكتبلي تعريف بسيط للسماحات الضريبيه اكتبه هنا) في حالة تسجيل الاشخاص و الشركات في اكثر من دائرة ضريبيه مثلاً كالتسجيل في دائرة المركز و القضاء في ان واحد .
- يضاف الى ذلك ان قانون الاستثمار في الاقليم قد اعفى المستثمرين من دفع الضرائب على سبيل المثال مقابل بناء الشقق السكنيه التجاريه على الرغم من ارتفاع الارباح في هذ المجال .
- فضلاً عن عدم وجود حسابات قانونيه للكثير من المشاريع الاقتصاديه مما فسحَ المجال واسع للتهرب من دفع الضريبه بالاعتماد على تخمين مقدار الضريبه وليس على أساس مسك السجلات المحاسبيه القانونيه .
- كذلك فتح الكثير من الافراد للمحلات التجاريه للاعمال الحره بدون أي تراخيص مما يجعل امكانية حصر الضريبه عليهم من الصعوبه بمكان .
- أنخفاض نسبة الضريبه التصاعديه والتي تبدأ من (3%) لتصل الى اعلى حد وهو (15%) في حين ان مثل هكذا ضريبه تصاعديه حتى في البلدان الراسماليه المتقدمه تصل الى اكثر من ذلك بكثير جداً قد تتجاوز (50%) بكثير .
- ضعف التنسيق بين ضريبة الدخل و ضريبة العقار مما جعل أمكانية التهرب هي الاخرى واسعه في هذا المجال .

ومن الجدير بالملاحظه ان توزيع النفقات الاستثماريه في الاقليم و التي يرجى منها زياده القدرات الانتاجيه في الاقليم ومن ثم اضافات ايرادات جديده للموازنه العامه للاقليم قد شهدت

توزيعاً لا عقلانياً بين وزارات او دوائر حكوميه ليس لها علاقه بالاقتصاد و بالاستثمار مما يجعل امكانية رفع كفائتها الاقتصاديه غير ممكنه لعدم وجود تخصصات اقتصاديه تدير هكذا مشاريع انتاجية .

فعلى سبيل المثال بعض الدوائر التي توزعت النفقات الاستثماريه لها مثل (مجلس القضاء (0.4%) / وزارة الداخلية (8.89%) / وزارة الشهداء و المؤنفلين (3.11%) / وزارة البيشمركه (7.79%) / جهاز الاسايش (3.49%) / مجلس امن الاقليم (2.03%) / الهيئة المستقله لحقو ق الانسان (0.03%) / مؤسسة الالغام (اربيل ، سليمانيه) (0.25%))

أي تعادل تقريباً ثلث حجم نفقات الاستثمار في الاقليم والتي كان المرجو منها تحصيل او خلق ايرادات جديه للميزانيه.

وكان الاجدر ان توحد الاستثمارات تبعاً للدوائر والوزارات المختصه في ذلك ،فعلى سبيل المثال هناك وزارة للاسكان ينبغي ان تجمع الاستثمارات في هذا المجال و تنفذ عن طريق هذهِ الوزاره في حين نلاحظ انتشار أنشاء الابنيه في العديد من دوائر اقليم كردستان كالبرلمان و مجلس القضاء الاعلى و رئاسة الاقليم و الاسايش و دائرة الالغام مما يؤدي الى تقليل الكلف و امكانيه الرقابه و السيطره على تلك النفقات من جهة ثانيه ، حيث الواقع يشير الى ان هناك دوائر للدولة لا تزال تؤجر الابنيه من القطاع الخاص و تستنزف الايرادات وكان الاجدر بها بناء ابنيه خاصه بدوائرها لكي يتوقف الاستنزاف في الايرادات .

وفي قانون موازنات الاقليم لم ترد أي أشاره الى شركات الهاتف النقال العامله في الاقليم و بالاخص شكرتي كورك و اسيا سيل فضلاً عن الشركات التي تقدم خدمات الانترنيت .

كما يجدر الاشاره الى ان قانون موازنات الاقليم يخلو من الاشاره الى تفاصيل تحصيل الايرادات مثل وزارة النقل ومن هي ايرادات مطارات اربيل و سليمانيه و كذلك كراجات النقل العام .

موازنة عام 2013

نفقات	ايرادات
3.216.272.849 دولار	2.888.416.863 دولار

العجز

327.855.986 دولار

موازنة 2014

نفقات	ايرادات
12.246.346.700 دولار	6.820.617.497 دولار
10.672.500.000 قروض من البنوك	

22.918.846.700 دولار

العجز

16.098.229.203 دولار